



قرار رقم (20) لسنة 2016

بشأن

الترخيص لشركات الاستثمار التي قامت بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته؛
- وعلى المادة الثانية من القرار رقم (57) لسنة 2015 بشأن الترخيص لشركات الاستثمار التي قامت بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية؛
- وعلى قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه رقم (9) لسنة 2016 المنعقد بتاريخ 2016/03/09.

قرر ما يلي:

مادة أولى:

يرخص لشركات الاستثمار الوارد بيانها بالجدول أدناه والتي قامت بتوفيق أوضاعها وفق مقتضيات القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته وقرارات الهيئة وتعليماتها الصادرة في هذا الشأن، وتكون مدة الترخيص للشركات المشار إليها ثلاث سنوات، تبدأ من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة، وذلك بعد أداء الرسم الواجب عنه عند الترخيص للأنشطة المضافة لأغراض الشركة. وتلتزم الشركات المذكورة بأداء الرسم عند تجديد الترخيص لأي فترة أخرى طبقاً لقانون الهيئة وتعديلاته وقرارات وتعليمات الهيئة. ويبين الجدول التالي الشركات والأنشطة المرخص لها بمزاومتها وفق هذه المادة:



م	اسم الشركة	الأنشطة المرخص لها بمزاومتها
1	شركة كويت كابيتال الاستثمارية	- وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية. - مستشار استثمار. - مدير محفظة الاستثمار. - وكيل اكتتاب.
2	شركة رساميل للهيكلية المالية	- مستشار استثمار - مدير محفظة الاستثمار. - مدير نظام استثمار جماعي. - وكيل اكتتاب.

مادة ثانية: تجديد الموافقة المبدئية لشركة أموال الدولية للاستثمار لمدة ستة أشهر نهائية غير قابلة للتجديد، وذلك لاستكمال الإجراءات القانونية لتعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي بإضافة الأنشطة المطلوبة والمسموح لها بمزاومتها لتكون ضمن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة أو لاستيفاء معايير محددة. والأنشطة الممنوح لها موافقة مبدئية طبقاً لهذه المادة هي:

- مراقب استثمار.
- مدير محفظة الاستثمار.

مادة ثالثة: يرخص لشركة أموال الدولية للاستثمار المشار إليها في المادة الثانية من هذا القرار بعد استكمال المتطلبات المشار إليها في كتاب تجديد الموافقة المبدئية النهائية الصادر عن الهيئة، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة، وذلك بعد أداء الرسم الواجب عنه عند الترخيص للأنشطة المضافة لأغراض الشركة.



وتلتزم الشركات المذكورة بأداء الرسم عند تجديد الترخيص لأي فترة أخرى طبقاً لقانون الهيئة وتعديلاته وقرارات وتعليمات الهيئة.

مادة رابعة: على جميع الشركات المشار إليها في هذا القرار الالتزام بالأحكام الانتقالية الواردة في الملحق رقم (3) للقرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.

مادة خامسة: على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

د. نايف فلاح مبارك الحجرف



صدر بتاريخ: 2016/03/15.